2 -كيفية صياغة القاعدة القانونية وصناعتها

أ- مفهوم الصياغة القانونية وأهميتها

أولا: مفهوم الصياغة القانونية

يمكن تعريف الصياغة القانونية بأنها عملية تحويلية بمقتضاها يتم تحويل المادة الأولية للقاعدة القانونية من صورتها النظرية إلى صورة عملية مستوفاة الشكل والمضمون وهذا بهدف تطبيقها على الحالات المعروضة والنزاعات القائمة ، كما يمكن تعريفها بمجموعة الأدوات والوسائل التي تخرج القاعدة القانونية من صبغتها الأولى كجوهر إلى الوجود العملي تحقيقا للهدف الذي يسعى إليه المشرع، وبهذا الشكل يمكن تشبيه أدوات الصياغة بتلك الآلات الموجودة مثلا في مصنع إعداد وخياطة الثياب والتي تمتد إلى مادة القطن أو الحرير كمادة أولية وتحويلها إل ملابس جاهزة .

ثانيا : أهمية الصياغة القانونية

تعتبر الصياغة القانونية وبحق العمود الفقري للقاعدة القانونية لأنه هو الذي يعطي لها الشكل العملي الذي تصلح به للتطبيق ، وهذا ما دفع الفقهاء إلى القول بأن الصياغة القانونية هي ركنا أساسيا للقاعدة القانونية وليست مجرد عنصر فيها ، كما يؤكدون وبحزم " بأن جانبا كبيرا من نجاح القاعدة القانونية يتوقف على الدقة في الصياغة وعلى حسن اختيار أدواتها "

وللصياغة القانونية أيضا دورا حيويا وخطيرا اتجاه القضاء بالنظر إلى الطرق المستعملة والتي تحدد سلطته في تطبيق القانون بشكل أو بآخر:

فمتى كانت هذه الأدوات جامدة فإنها تقيد سلطة القضاء في التفسير والتطبيق وتجعل منه شبه آلة مطبقة للقانون دون تأويل أو اجتهاد ، في حين أنها إذا كانت مرنة فعلى العكس من ذلك تعطي للقاضي سلطة تقديرية واسعة مواكبة لظروف وملابسات القضية

ب- أنواع الصياغة القانونية

أولا : الصياغة الجامدة

➢ مفهوم الصياغة المرنة

إن الصياغة الجامدة تحدد الفكرة الجوهرية للقاعدة القانونية تحديدا جامدا ثابتا يطبق بشكل شبه آلي لهذا تسمى بالصياغة الجامدة لكونها تعطي حلا دقيقا ومستقرا لا يتغير بتغير الظروف أو الملابسات ، وبالتالي فإنها تحقق الثبات والاستقرار في المعاملات

➢ أمثلة عن الصياغة الجامدة:

- **السن المقررة لاكتمال الأهلية ببلوغ 19 سنة فهذه قاعدة جامدة في لا تتغير**
- **القواعد المحددة لمواعيد الطعن في الأحكام والقرارات وتحديد آجال الطعون**
- **بعض القواعد المطبقة في علم الشغل كتحديد الحد الأدنى للأجر ب 20000 دج ومدة العمل الأسبوعي ب40 ساعة وعدم تجاوز مدة العمل اليومي 12 ساعة..**

➢ مزايا الصياغة الجامدة :

- **الصياغة الجامدة سهلة التطبيق إذ يقتصر القاضي على تطبيقها بشكل شبه آلي دون توسيع أو تضييق اعتمادا على المركبات اللغوية الصريحة**
- **الصياغة الجامدة تحقق الثبات والاستقرار في المعاملات بحيث أنها تطبق بنفس الشكل دون تأويل وبالتالي تكون أحكامها متماثلة تزرع الثقة بين المتقاضين**

➢ عيوب الصياغة الجامدة

- **الصياغة الجامدة حبيسة الألفاظ والعبارات لا تتنفس وبالتالي فأنها لا تواكب التطورات والمستجدات التي تحدث في المجتمع**
- **الصياغة الجامدة تقيد إرادة القاضي ولا تمكنه من التوسيع في التفسير ، وبالتالي تجعله يطبق القانون في شكل عدل مجرد بعيدا عن مقتضيات العدالة الاجتماعية**

ثانيا : الصياغة المرنة

➢ مفهوم الصياغة المرنة :

إن الصياغة المرنة – وبخلاف الصياغة الجامدة – لا تعطي للقاعدة القانونية حلا ثابتا وإنما تكتفي بإعطاء معيار عام يتسم بالمرونة يتمكن من خلاله القاضي وبمقتضى سلطته التقديرية من وضع الحلول القضائية الملائمة والمتكيفة مع ظروف كل حالة على حدة

➢ أمثلة عن الصياغة المرنة

- **معيار سلوك الرجل العادي وهذا لتحديد المسؤولية في مختلف العقود والتصرفات**
- **معيار الخطأ الجسيم المعتمد في مجال المتابعات التأديبية وطرد العامل من العمل**
- **معيار التعويض العادل المقرر في مجال تقدير الأضرار الملحقة بالضحية**
- **معيار القوة القاهرة وغيرها من المعايير المماثلة النافية للمسؤولية أوالمخففة لها**

➢ مزايا الصياغة المرنة

- **إن الصياغة المرنة بمعيارها العام تخرج القانون من جموده وتجعله حيويا متحركا**
- **إن الصياغة المرنة تساعد القضاء على تفقد كل حالة على حدة بالنظر إلى ظروفها وملابساتها، وبالتالي تعتبر وسيلة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومقتضياتها.**

➢ عيوب الصياغة القانونية

- **على خلاف الصياغة الجامدة الواضحة، فإن الصياغة المرنة قد تكون غامضة مبهمة ويأتي معيارها العام غير دقيق، فيتخذ كذريعة للتوسيع أو التضييق في المعاني وهذا ما قد يشكل معوقات للتطبيق السليم للقانون**

- **نظرا لانطوائها على معيار عام غير محدد أحيانا، فإن الصياغة المرنة وفي تطبيقاتها قد تؤدي إلى التضارب في الأحكام ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تزعزع المعاملات وعدم استقرارها، وهكذا وبالقدر ما قد يحققه هذا المعيار من عدالة اجتماعية فقد يؤدي إلى إجحاف في الحقوق.**